بلدنا تستضيف قمة المناخ

نشرة يومية تصدرها شبكة إعلاميون من أجل المناخ | العدد 42 – الخميس 14 يوليو 2022

في هذا العدد:

يتناول العدد 42 من نشرة «بلدنا تستضيف قمة المناخ» عدداً من الموضوعات الهامة، من ضمنها تقرير حول استعدادات مصر لاستخدام أول حافلة كهربائية محلية الصنع في تنقلات ضيوف قمة المناخ في شرم الشيخ، لتقديم خدمة فريدة ومميزة للمشاركين في مؤتمر (COP-27) حيث تتميز الحافلة «سيتي باص»، التي تبلغ نسبة المكون المحلي بها أكثر من 60%، بقدرتها على السير لمسافة بين 300 و350 كيلومتراً في الشحنة الواحدة، وتبلغ سرعتها القصوى حوالي 70 كيلومتراً في الساعة.

كما تتضمن النشرة تقريراً حول تأثيرات التغيرات المناخية على القطاع الزراعي في مصر، خاصةً على محصولي الزيتون والمانجو، اللذين شهدا انخفاضاً كبيراً عن المواسم الماضية، بسبب ارتفاع درجات الحرارة عن معدلاتها الطبيعية، مما أدى إلى تراجع مكانة مصر في سوق الزيتون العالمية، بالإضافة إلى تراجع صادرات مصر من المانجو إلى أدنى معدلاتها.

In this Issue:

The 41st issue of “Our country hosts the Climate Summit” Newsletter deals with a number of important topics, including a report on Egypt's preparations to use the first locally-made electric bus for the transportation of guests of the Climate Summit in Sharm El-Sheikh, to provide a unique and distinguished service to the participants in the (COP-27) conference. The "SETIBUS" which has a local component of more than 60%, is characterized by its ability to travel between 300 and 350 kilometers on a single charge, with a maximum speed of about 70 kilometers per hour.

The Newsletter also includes a report on the effects of climate change on the agricultural sector in Egypt, especially on the Olive and Mango crops, which witnessed a significant decline from previous seasons, due to higher temperatures than their normal rates, which led to a decline in Egypt's position in the global olive market, in addition to a decline in Egypt's exports of mango to its lowest levels.

أول حافلة كهربائية مصرية جاهزة لنقل ضيوف قمة المناخ

«سيتي باص» تدعم توجهات الدولة للتوسع باستخدامات وسائل النقل النظيفة

سيكون ضيوف الدورة السابعة والعشرين لمؤتمر أطراف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (COP-27) على موعد مع تجربة نقل فريدة، من خلال أول حافلة كهربائية مصرية، ستكون جاهزة لخدمة المشاركين في قمة المناخ، التي تُعقد لأول مرة في مصر، في منتجع شرم الشيخ، على ساحل البحر الأحمر بمحافظة جنوب سيناء، خلال الفترة من 6 إلى 18 نوفمبر 2022.

وتُعد الحافلة التي يُطلق عليها اسم «سيتي باص – SETIBUS» أول حافلة كهربائية يتم إنتاجها بأيد مصرية، بنسبة تصنيع محلي تصل إلى أكثر من 60%، بالتعاون بين الحكومة ممثلة في وزارة الدولة للإنتاج الحربي، والقطاع الخاص ممثلاً في شركة صناعة وسائل النقل (MCV)، من منطلق «رؤية مصر 2030»، ومواكبة التطور العالمي لصناعة الحافلات التي تعمل بالكهرباء.

وأكد وزير الدولة للإنتاج الحربي، المهندس محمد أحمد مرسي، أن الحافلة «سيتي باص» ستكون أول حافلة كهربائية صناعة محلية، يجري استخدامها لانتقالات ضيوف قمة المناخ، مشيراً إلى أنه يجري متابعة دورية لمختلف المشروعات التي تنفذها الجهات التابعة للوزارة، في إطار استعدادات مصر لاستضافة مؤتمر (COP-27)، الذي من المتوقع أن يصل عدد المشاركين فيه إلى 50 ألف مشارك.

وأوضح وزير الإنتاج الحربي أن التعاون مع القطاع الخاص لإنتاج حافلة كهربائية محلية الصنع، يدعم توجه الدولة للتوسع في صناعة الحافلات التي تعمل بالكهرباء، باعتبار أنها أحد مصادر الطاقة النظيفة، بهدف الحفاظ على البيئة، وهو ما يسهم في تعزيز برامج عمل الاستراتيجية الوطنية للتغيرات المناخية لعام 2050، والتي تستهدف إرساء دعائم نظام بيئي متكامل ومستدام.

ولفت «مرسي» إلى أن تصميم الحافلة «سيتي باص» تم بواسطة مهندسين مصريين، كما أن جميع أجزاء الهيكل الخارجي والداخلي تم تصميمها وتصنيعها في مصر، وتم تزويد الحافلة بمخرجين لشحن البطاريات، وتبلغ مدة الشحن السريع نحو ساعتين ونصف، ويمكن للحافلة السير لمسافة بين 300 و350 كيلومتراً في الشحنة الواحدة، وتبلغ سرعتها القصوى حوالي 70 كيلومتراً في الساعة.

وشدد وزير الإنتاج الحربي على أن قضية التغيرات المناخية تأتي على رأس التحديات التي تواجه العالم في الوقت الراهن، ولذلك وضعت مصر القضية في أولويات جهودها، التي تستهدف الحفاظ على أمنها المائي والغذائي والاقتصادي، وتحقيق أهدافها التنموية، مشيراً إلى أن استضافة مصر لقمة المناخ تأتي في ظروف استثنائية، تتطلب تكاتف جهود جميع الجهات لإنجاح المؤتمر، بما يليق بمصر ومكانتها.

الزيتون والمانجو مثالاً..

تداعيات كارثية للتغيرات المناخية على المحاصيل الزراعة في مصر

تُعد منطقة البحر الأبيض المتوسط وشمال أفريقيا من بين أكثر المناطق عرضة لتأثير تغير المناخ، ومع ارتفاع درجات الحرارة في الصيف، وتضاؤل هطول الأمطار، والزيادة البالغة في درجات الحرارة، تصبح الأزمة أكثر وضوحاً، وفقا لتقرير صادر عن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، حذر من أن التغيرات المناخية قد تلقي بتداعيات كارثية على القطاع الزراعي في هذه المنطقة.

وتأتي مصر على رأس الدول التي ستضرر من هذه التداعيات في شمال القارة الأفريقية، بحكم موقعها الجغرافي وطبيعة مناخها، فضلاً عن اعتمادها على الزراعة إلى حد كبير، والتي بدأت تعاني بالفعل نتيجة تأثيرات تغير المناخ على محاصيل المانجو والزيتون، التي تعرضت لتراجعات حادة هذا العام.

وأظهرت دراسة نشرتها الهيئة العامة للأرصاد الجوية، أواخر العام الماضي، أن صيف 2021 كان الأشد حرارة منذ 5 سنوات، حيث سجلت معدلات الحرارة ما بين 3 و4 درجات مئوية فوق المعدلات المتعارف عليها، مما يشير إلى أن مناخ مصر شهد ارتفاعاً في درجات الحرارة على مدار الـ20 عاماً الماضية، بمقدار يتراوح بين 1.5 و2 درجة مئوية.

ووفقاً لتقديرات رسمية، فقد شهدت الإنتاجية في بساتين الزيتون ومزارع المانجو انخفاضاً كبيراً في النصف الأول من عام 2021، وبينما لا تزال الجهات المختصة تجري إحصاءً للحجم الكامل للضرر على إنتاجية هذه المحاصيل التي تتميز بها مصر، وصف عدد من المزارعين وخبراء المناخ العام الماضي بأنه كان من بين أسوأ ما شهدوه منذ عقود، بالنسبة لإنتاج الزيتون والمانجو.

وسجل هذا الموسم تراجع إنتاج الزيتون بما يتراوح بين 60 و80%، بحسب الدكتور شاكر أبو المعاطي، رئيس قسم الأرصاد الجوية بمركز البحوث الزراعية، مشيراً إلى أن حجم الإنتاج في عام 2020 بلغ حوالي 497 ألف طن، بينما يتراوح إنتاج المحصول هذا العام بين 100 و200 ألف طن، رغم أنه كان من المتوقع ارتفاع إنتاجية محصول الزيتون لهذا الموسم إلى 690 ألف طن.

ويهدد هذا التراجع مكانة مصر في سوق الزيتون العالمية، حيث جاءت كأكبر مصدر لزيتون المائدة في العالم في عام 2019، بما يقرب من ربع الإنتاج العالمي، بحسب ما تظهر إحصاءات المجلس الدولي

للزيتون، التي أشارت إلى أن التراجع لم يكن في مصر وحدها، بل شهدت دول أخرى من كبار المصدرين، مثل إيطاليا واليونان والبرتغال والمغرب وتونس، تراجعات كبيرة في إنتاج الزيتون هذا العام.

ويوضح الدكتور محمد فهيم، رئيس مركز معلومات تغير المناخ بوزارة الزراعة، أن الزيتون عادةً ما يتأثر بالشتاء الدافئ ورياح الخماسين الدافئة في الربيع، مثلما حدث هذا العام، مشيراً إلى أن زراعات الزيتون تحتاج إلى انخفاض درجات الحرارة إلى 10 درجات مئوية لعدد معين من الساعات، طوال فصل الشتاء، حتى تتهيأ الشجرة للدخول في موسم النمو التالي.

ويشير تقرير لمؤسسة «إنتربرايز فنشرز» إلى أن المانجو تتعرض أيضاً للعديد من الصدمات الحادة، نتيجة التغيرات المناخية، حيث تراجع إنتاج المحصول بنسبة بين 20 و25% في موسم حصاد هذا العام، بحسب مصادر وزارة الزراعة، بينما يؤكد مزارعون أن نسبة تراجع المحصول بلغت 40%، نتيجة ارتفاع درجات الحرارة بشكل غير مسبوق، الأمر الذي أدى إلى تلف معظم الثمار.

يقول محمد آدم، صاحب مزرعة مانجو وتاجر جملة في محافظة الإسماعيلية، إن محصوله لم يشهد إثمار سوى شجرة أو شجرتين فقط هذا العام، مما يعني أن إنتاجه كان صفراً تقريباً، بينما يؤكد عبدالحافظ الأحمدي، مزارع آخر يمتلك مزرعة مانجو بالإسماعيلية، أن العوامل المرتبطة بالطقس، ساهمت في تراجع إنتاج المحصول بنسبة تصل إلى 40% مقارنةً بالعام الماضي.

ويوضح «الأحمدي» أن التقلبات المناخية التي شهدتها مصر خلال شهري فبراير ومارس من هذا العام، لم تساعد أشجار المانجو في تلقيح الأزهار، وتسببت في موت «الأجنة» داخل الثمار، ومع اقتراب نهاية الموسم، من الواضح أن معدلات إنتاج المحصول متدنية للغاية.

وتشير البيانات الصادرة عن وزارة الزراعة إلى أن متوسط إنتاج المانجو في الموسم الماضي، بلغ 5 أطنان للفدان، وبينما من المتوقع إصدار البيانات الخاصة بالعام الحالي في شهر أكتوبر المقبل، مع انتهاء الموسم، فإن المؤشرات الأولية تضع متوسط إنتاج الفدان هذا الموسم، بين 3.75 و4 أطنان للفدان.

كما تكشف بيانات وزارة الزراعة عن أن صادرات مصر الزراعية خلال النصف الأول من العام الماضي، في الفترة من أول يناير حتى نهاية يونيو 2021، بلغت نحو 4 ملايين طن، كانت مساهمة محصول المانجو هي الأقل بين جميع المنتجات الزراعية، بإجمالي 769 طناً فقط.

صورة ومعلومة: الاستهلاك والإنتاج المستدامان

يرمي الهدف الـ12 من أهداف التنمية المستدامة إلى ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة، حيث يتضمن تعهداً من البلدان الموقعة على خطة عام 2030 بالالتزام بإجراء تغييرات جوهرية في الطريقة التي تنتج بها السلع والخدمات وتستهلكها، على أن تساهم الحكومات والمنظمات الدولية وقطاع الأعمال، وغيرها من الجهات غير الحكومية، في تغيير أنماط الاستهلاك والإنتاج غير المستدامة.

ومن المتوقع أن يصل عدد سكان العالم، بحلول عام 2050، إلى 9.5 مليار نسمة، يعيش 70% منهم في مناطق حضرية كثيفة استخدام الموارد، فيما يعيش أكثر من 1.2 مليار شخص في فقر مدقع، ومن أجل الاستجابة لهذه التحديات، في إطار القدرة الاستيعابية للأرض، أصبح اعتماد أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة أمراً حتمياً، لأنها تحفظ من خلال كفاءة استخدام الموارد، أساس التنمية في المستقبل.

وتدعو خطة 2030 إلى حشد المساعدة المالية والتقنية اللازمة لتعزيز قدرات البلدان العلمية والتكنولوجية والابتكارية، للانتقال صوب أنماط استهلاكية وإنتاجية أكثر استدامة، وتنفيذ الإطار العشري لأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، وعلى كل البلدان أن تتخذ إجراءات في هذا الصدد، على أن تتولى البلدان المتقدمة النمو ريادة الجهد المبذول، مراعية في ذلك تنمية البلدان النامية وقدراتها.

ويعني الاستهلاك والإنتاج المستدامان إنجاز المزيد بطريقة أفضل وتكلفة أقل، وهو يتعلق باستخدام الخدمات والمنتجات ذات الصلة، التي تلبي الاحتياجات الأساسية، وتحقق جودة حياة أفضل، مع التقليل إلى أدنى حد من استخدام الموارد الطبيعية والمواد السامة، فضلاً عن انبعاثات النفايات والملوثات على مدى دورة حياة الخدمة أو المنتج، حتى لا تتعرض احتياجات الأجيال المقبلة للخطر.

ويُعد الاستهلاك والإنتاج المستدامان أحد الأهداف الثلاثة الشاملة للتنمية المستدامة والمتطلبات الأساسية لتحقيقها، إلى جانب القضاء على الفقر، وإدارة الموارد الطبيعية، من أجل تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، باعتبار أن إحداث تغييرات جذرية في الأسلوب الذي تتبعه المجتمعات في الإنتاج والاستهلاك أصبح أمراً لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة على الصعيد العالمي.

ويتولى برنامج الأمم المتحدة للبيئة دور أمانة الإطار العشري للبرامج بشأن أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، والذي يتضمن إنشاء صندوق ائتمان لدعم تنفيذ أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة في البلدان النامية، وفي البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، بالإضافة إلى إنشاء فريق مشترك من هيئات الأمم المتحدة، لتنسيق دعم الإطار العشري للبرامج، وإجراء بحوث مشتركة، وتشجيع تبادل المعلومات.

وفي الختام، يبقى الهدف 12 ضروريا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، لأنه يمكن من تحقيق العديد منها وهو شرط من شروط التنمية المستدامة، وقد بدأ التحول نحو أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة بالفعل في كثير من أنحاء العالم، وهو بحاجة ماسة إلى التعجيل والارتقاء به، عن طريق الإطار العشري وغيره من المبادرات والسياسات الدؤوبة وواسعة النطاق.